مستقبل العملية السياسية في العراق بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الانتخابات وفرض مراعاة التوافقات السياسية

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري(*)

ملخص:

تواجه العملية السياسية في العراق تحديات عدة، وأحد تلك التحديات هو تحدي التوافقات السياسية التي تؤثر بشكل أو أخر على مستوى أداء العملية السياسية ومؤشرات نجاحها. وهو الأمر الذي يستوجب معالجة تلك التحديات، ومنها وأبرزها تحدي التوافقات السياسية التي عطلت جزء كبير من فرص تحسين أداء العملية السياسية، الذي من شأنه في حال تحققه أن ينعكس بشكل ايجابي لصالح المواطن العراقي من جهة تحسين الخدمات المقدمة له، فضلاً عن كونها تنعكس بشكل ايجابي لصالح مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين. ولهذا فان مغادرة عرف التوافقات السياسية ومشاركة كل الكتل الفائزة بالانتخابات في تشكيل الحكومة، والاحتكام الى الاستحقاق الانتخابي، والاعتناء باختيار مرشح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة، واعطائه الحرية في اختيار أعضاء حكومته، من شأنه تعزيز العملية السياسية ويعظم فرص نجاحها.

Abstract:

The topic area of that's paper dealing with effects of latest elections in Iraq، and political accords which influence upon procedures of political process and indicators of its success، that's calls for mediate that's challenges، one of most important challenges its political accords and necessity of formation political Conesus، that's lead to many passive results، like increased of

(*) جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

corruption levels، and decreased of general welfare which submitted to citizens، so the best solution for political process its left the custom of political accords، participate all wining political blocks in formation of new government، select the candidate of great massive، make him free to select his colleagues، that's will be improve the political process and make its successful.

المقدمة:

تمثل العملية السياسية في العراق أحد أهم المنجزات للتغيير الذي شهده العراق في العام 2003 بسقوط النظام السابق وتبني نظاماً سياسياً جديداً تبنى العملية السياسية القائمة والآليات الديمقراطية كوسيلة وحيدة للوصول الى السلطة، كما اعتمدها كوسيلة وحيدة للتداول السلمي للسلطة. وأولى الدستور عناية كافية لأهمية مبدأ التداول السلمي للسلطة بإشارته لهذا المبدأ في الدستور العراقي للعام 2005 في أكثر من موضع منه.

وما جرى عليه العرف السياسي في العراق منذ العام 2003 عند اختيار شخصية رئيس الحكومة وأعضائها هو التوافق بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات، واشتراك جميع الكتل الفائزة في الحكومة. وهذا التوافق أدى الى عدم وجود معارضة في البرلمان، وحكومة غير منسجمة الى حد ما، فضلاً عن تلكؤها في تقديم الخدمات، وما رافقها من عمليات فساد.

إشكالية البحث:

تواجه العملية السياسية في العراق تحديات عدة، وواحدة من تلك التحديات هو تحدي التوافقات السياسية التي تؤثر بشكل أو أخر في مستوى أداء العملية السياسية ومؤشرات نجاحها. ولهذا فان البحث يحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- **ما أهمية الانتخابات للعملية السياسية؟**
2- **ما هي التحديات التي تواجه العملية السياسية؟**
3- **ما تأثير التوافقات السياسية في مستقبل العملية السياسية؟**
4- **ما هي فرص تعزيز العملية السياسية؟**

فرضية البحث:

تواجه العملية السياسية تحديات عدة أثرت في مستوى أدائها، الى الحد الذي أصبح يشكل عائقاً أمام تحسين أداء العملية السياسية. وهو الأمر الذي يستوجب معالجة تلك التحديات، ومنها وأبرزها تحدي التوافقات السياسية التي عطلت جزء كبير من فرص تحسين أداء العملية السياسية، الذي من شأنه في حال تجاوزه أن ينعكس بشكل ايجابي لصالح تعزيز استقرار العملية السياسية، مما ينعكس بشكل ايجابي لصالح تحسين الأداء الحكومي، والحصول على رضا المواطنين وهو ما يعزز فرص استقرار العملية السياسية وتعزيز نجاحها.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وهي:

المبحث الأول: أهمية الانتخابات للعملية السياسية في العراق بعد العام 2003

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه العملية السياسية (تحدي الديمقراطية التوافقية)

المبحث الثالث: سُبل تعزيز نجاح العملية السياسية

المبحث الأول: أهمية الانتخابات للعملية السياسية في العراق بعد العام 2003

بعد تعين بول بريمر رئيساً لـ " سلطة الائتلاف المؤقتة " شكل مجلس الحكم العراقي في 13/7/ 2003، الذي ضم (25) عضواً. وتم تسليم السيادة للعراقيين في 28/6/2004، قبل يومين من الموعد المحدد في 30/7/2004[1].

بعد التغيير الذي حصل في العام 2003 بسقوط النظام السابق تأسس في العراق عملية سياسية ونظاماً سياسياً يعتمد الآليات الديمقراطية كوسيلة وحيدة للوصول الى السلطة وتداولها سلمياً. وهذه الآلية الديمقراطية توفر فرصاً متساوية للقوى السياسية في سعيها للوصول الى السلطة إذا تم الالتزام بأطرها الدستورية وقواعدها التي تم تبنيها من قبل القوى السياسية[2]. وتعد الانتخابات في مقدمة الآليات الديمقراطية وأهم مرتكزاتها.

ولهذا تحظى الانتخابات بأهمية كبيرة ذلك أن نتائجها يترتب عليها كل ما يتعلق بتحديد ممثلي الشعب في مجلس النواب، والذين يصوتون بمنح الثقة لأعضاء الحكومة. كما ان المشاركة الواسعة من قبل الناخبين بالانتخابات تعزز شرعية العملية السياسية والنظام السياسي والقائمين على السلطة. وكلما فقدت ثقة الناخب بجدوى الانتخابات وانها لن تفضي الى تحسن الوضع الاقتصادي والأمني والخدمات للمواطنين، كلما ترافق معه عزوف عن المشاركة بها.

ولهذا يجب العمل على كل ما من شأنه ضمان ان تجري الانتخابات بكل مراحلها بشفافية ونزاهة عاليتين[3]. وهو ما يمكن أن يعزز ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ونتائجها، وبالتالي يعزز ثقته بالعملية السياسية.

وبسبب عدم رضا قطاع واسع من المواطنين عن النظام الانتخابي المعتمد تراجعت نسبة المشاركة بالانتخابات مع كل انتخابات حتى وصل الى (44,5%) في انتخابات العام 2018، بعد أن سجلت نسب مشاركة أكبر في الانتخابات التي سبقتها، إذ سجلت في انتخابات العام 2014 (60%)، وفي انتخابات العام 2005 (70%). وهو ما يؤشر عدم رضا المواطنين على نطاق واسع عن النظام الانتخابي، وان الانتخابات بالآليات المتبعة لن تنتج تغييراً حقيقياً يمكن أن يحسن الوضع المعيشي للمواطن، فضلاً عن تحسين الخدمات والوضع الأمني وغيرها مما له صلة بحياة المواطن[4].

كما يؤثر النظام الانتخابي المعتمد بشكل كبير في العملية السياسية واستقرارها[5]، ويؤثر في تحقيق اختيار أعضاء البرلمان الأقرب للتمثيل الحقيقي لإرادة الناخب العراقي.

وبشكل عام فان اختيار نظام انتخابي لا يعبر بشكل حقيقي عن إرادة الناخب، مرده الى أحد سببين[6]:

1- عدم المعرفة الكافية من جهة ممثلي القوى السياسية في السلطتين التنفيذية والتشريعية للنظام الانتخابي ومدى ملائمته للواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع.

2- اختيار ممثلي القوى السياسية للنظام الانتخابي الذي يحقق لهم مصالحهم من جهة تحقيق أفضل نتائج بالانتخابات لهم.

كما انه من المهم لاستقرار العملية السياسية والنظام السياسي أن يكون النظام الانتخابي والإطار القانوني يوفر الفرص العادلة للقوى السياسية في أن تحظى بفرصة الفوز بالانتخابات، وأن يوفر الفرص الكافية للقوى السياسية التي لم تستطع الفوز في الانتخابات في أن تحظى بذات الفرصة في الانتخابات القادمة. وهذه الفرص والمساواة التي توفرها الانتخابات، وضمان التداول السلمي للسلطة كفيلة بعدم قبول اعتماد أو اللجوء لأية وسيلة أخرى للوصول الى السلطة.

حظيت انتخابات 2005 بمشاركة شعبية واسعة من الشعب العراقي، إذ وصلت نسبة المشاركة الى نحو (80%) من عدد الناخبين[7]، لدرجة انها نالت الإعجاب لشجاعة العراقيين وحرصهم على المشاركة بالانتخابات[8] ورغبتهم بإنجاح التجربة الديمقراطية والعملية السياسية.

والنظام الديمقراطي هو الذي يوفر مساحة كبيرة للشعب للمشاركة بالحياة السياسية، كما انه مصدر السلطات، وهو ما يحقق للرأي العام درجة وافية من التأثير. ويقوم النظام الديمقراطي على عدة أسس منها[9]:

1- وجود التعددية الحزبية.

2- إقرار مبدأ الأغلبية بعده التعبير الأوسع لرأي أغلبية الشعب.

3- الاحتكام الى الدستور بعده القانون الأعلى ويحدد صلاحيات السلطات وينظمها، كما يكفل الحقوق والواجبات للمواطنين.

ولهذا من المهم أن تولي القوى السياسية الاحترام الكافي للدستور وتعترف بعلويته وسموه على كل القوانين، والقرارات والاتفاقيات السياسية.

4- إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة وفقاً لما تحدده نتائج الانتخابات.

تحظى الانتخابات بأهمية كبيرة للعملية السياسية بالعراق التي تأسست بعد العام 2003، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية ناجحة بدون انتخابات ناجحة وحرة

ونزيهة في جميع مراحلها، ولا يشوب نتائجها أي شك في صحتها. كما ان اعتقاد الناخب بأن النظام الانتخابي لا يعبر عن توجهاته الحقيقية بشكل دقيق من شأنه تقليل نسبة المشاركة بالانتخابات، وهو ما يعد مؤشراً غير مرغوباً، لا سيما عند انخفاض نسبة المشاركة بشكل ملحوظ. وما حصل في انتخابات مجلس النواب 2018 من نسبة المشاركة بالانتخابات مؤشر يفترض أخذه بالاعتبار والاهتمام الكبير. ولذا من المهم العمل على كل ما من شأنه تعزيز ثقة الناخب بالعملية السياسية بشكل عام والانتخابات على وجه الخصوص، بما فيها تعديل النظام الانتخابي وبما يحقق الرضى الشعبي عنه.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه العملية السياسية (تحدي الديمقراطية التوافقية)

وتستند الديمقراطية التوافقية الى أربع عناصر، العنصر الأول هو الحكم من خلال تشكيل أئتلاف واسع يضم القادة السياسيين الذين يمثلون المكونات الرئيسة في المجتمع التعددي، والعنصر الثاني فهو الفيتو المتبادل أو ما يسمى بحكم " الأغلبية المتراضية " الضامنة لحقوق الأقلية، والعنصر الثالث فهو اعتماد النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي وكذلك التعيينات في مجال الخدمة المدنية، أما العنصر الرابع فهو درجة عالية من الاستقلال يتمتع بها كل قطاع في إدارته لشؤونه الداخلية[10].

ويتم اللجوء الى الديمقراطية التوافقية باعتبارها " شكل من اشكال الديموقراطية الرضائية تقوم على أساس مشاركة اغلب القوى السياسية والمجتمعية في السلطة والبرلمان لضمان تمثيل التعددية من خلال تحالفات سياسية مع توزيع للمناصب الحكومية والإدارية والموارد، والملاحظ غياب المعارضة السياسية فيها ". كما ان اتخاذ القرارات وتشريع القوانين يخضع لموافقة الجميع حتى يصدر، إذ ان القوى السياسية الممثلة في البرلمان لها حق النقض لاسيما في الأمور المصيرية، ولهذا يطلق عليها بالحكومة المتراضية أو المتوافقة[11].

واجهت العملية السياسية في العراق منذ العام 2003 تحديات عديدة، ومن تلك التحديات تحدي الإرهاب[12]، والفساد[13]، ومعارضة بعض الدول الإقليمية للعملية السياسية، فضلاً عن تحديات أخرى منها التحدي الدولي .

وتعد معارضة بعض الدول الإقليمية للعملية السياسية في العراق التي تأسست في العام 2003 أحد تحديات التي واجهت العملية السياسية. فدول مجلس التعاون الخليجية تحفظت على التغيير السياسي الذي حصل في العراق ومخرجاته، إذ ان المعادلة السياسية التي انتجتها العملية السياسية لم تحظى بدعمهم وتأييدهم. فهذه الدول خشيت أن تكون الديمقراطية في العراق بداية لتغيير الأنظمة الحاكمة في تلك الدول كجزء من الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. لاسيما أن نظام الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي يتوارث في العائلة الواحدة مما يجعل فكرة الديمقراطية تهديد لتلك الأنظمة. ولهذا عملت بعض هذه الدول الى إفشال العملية السياسية[14].

بهذا المعنى، فان التحدي الإقليمي يعد من أكثر التحديات تعقيداً فيما يتعلق بتشكيل الحكومة 2018 – 2022، فما تشهده الساحة السياسية العراقية من تعقيد العلاقة بين القوى السياسية وعدم قدرتها على التفاهم إنما منشأه التأثير الإقليمي على بعض القوى والشخصيات السياسية وتوجيهها والضغط عليها لتبني مواقف معينة، والمبالغة برفع سقف المطالب في أية مفاوضات، وهو ما أنتج سابقاً حكومات توافقية ضعيفة، والى الآن المؤشرات تشير الى أن تشكيل الحكومة 2018 – 2022 لا يختلف كثيراً عن سابقاتها[15].

إن اللجوء الى الديمقراطية التوافقية يفترض أن يكون خيار الاضطرار عندما تكون الظروف لا تساعد على الأخذ بخيار أخر، بسبب الانقسامات داخل المجتمع. ومما يؤخذ على الديمقراطية التوافقية هو الاحتمالات الواردة بشأن عدم قدرتها في توفير الاستقرار السياسي والحفاظ عليه. ففي الديمقراطية التوافقية يتم تشكيل الحكومة من ائتلاف واسع من المكونات السياسية التي تمثل مكونات المجتمع، وهو ما يجعل عملية اتخاذ القرارات بطيئة جداً. إذ ان الائتلاف كلما كان محدوداً كلما كانت عملية التوافق لاتخاذ القرار يسيرة وسهلة[16].

تبنت القوى السياسية التوافقية كمنهج عمل في جميع المراحل التي تأتي بعد حسم نتائج الانتخابات وتحديد حجوم الكتل السياسية بحسب ما تحصل عليه كل كتلة من مقاعد مجلس النواب، ليتم بعدها اشتراك جميع الكتل الفائزة في الانتخابات ضمن التشكيلة الحكومية وكل بحسب حجمها في مجلس النواب. فتعطى كل كتلة عدد من الوزارات كاستحقاق انتخابي، لترشح لها وزراء يشغلونها بحسب ما تراه الكتلة. وهذا ما جعل رئيس مجلس الوزراء مقيداً في اختيار الوزراء الذين يرى بأنهم يصلحون لشغل المناصب الوزارية كل بحسب تخصصه وكفايته للعمل في الوزارة المعنية.

وإذا كان تبني الديمقراطية التوافقية في مرحلة ما ولمدة معينة لاعتبارات تتعلق بطمأنة مخاوف الأقليات وتوفير الضمانات الكفيلة بضمان حقوقهم والمساواة أمام القانون، وإنها خطوة باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، يُعد أمراً مبرراً والخيار الأفضل بحسب وجهة نظر القوى السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة[17]، وربما بفعل بعض الضغوط الدولية والإقليمية، الا ان استمرار الأخذ بالتوافقية قد أضر كثير بالعملية السياسية، وأثر سلباً في اداء الحكومة، وأسهم بتأخير تقديم الخدمات للشعب العراقي، وساعد على استمرار الفساد المالي والإداري.

فالترويج للديمقراطية جاء على أساس انها تمثل " آلية تضفي مشروعية على قرارات سياسية حين تكون ملتزمة بمبادئ، وقواعد وآليات مشاركة، وتمثيل ومحاسبة صحيحة وسلمية"[18].

فالديمقراطية في معناها الحقيقي هي التي تأخذ بالأغلبية التي تأتي بها نتائج الانتخابات، عبر التنافس السياسي الذي يتسم بالنزاهة والحرية والعدالة. والديمقراطية في العراق لازالت في بدايتها، أما التساؤل عن مقدار الوقت الذي تتطلبه لتصبح تجربة ناجحة فهو مرهون بقدرة من هم في مواقع السلطة وتوافر الإرادة للقيام بذلك. ولذلك فان عدم وجود تحقق الديمقراطية بمعناها الحقيقي، وعدم وجود الوعي والرغبة والإرادة الكافية للأخذ بها كان سبباً رئيساً في " جعل العملية السياسية تتمحور منذ عام 2003 ولحد الآن على ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، والتي فشلت النخب السياسية في

اللعب وفقاً لقواعدها وأحكامها فسقطت في شراك المحاصصة على مختلف مستوياتها "[19]. والى الآن لا توجد مؤشرات للتخلي عنها، بل ان جميع المؤشرات تشير الى الاستمرار بالأخذ بالديمقراطية التوافقية.

فبعض من دول الجوار حاولت التأثير في العملية السياسية عبر التأسيس لمواقع تأثير لها في الداخل العراقي، من خلال محاولة استمالة بعض القوى السياسية أو الشخصيات السياسية والتوافق معها حول موقف ورأي محدد تجاه العملية السياسية، وبما يضمن مصالح تلك الدول. وقد استهدفت تلك الدول إثارة الأزمات في الساحة السياسية العراقية دون أي محاولة لحلها، بل جعلها تدور في حالة من الفوضى، وكل ذلك لعرقلة نجاح العملية السياسية لخشيتها أن يكون لتغيير في العراق نموذجاً مرغوباً في المنطقة[20].

كما اننا نعتبر التوافقات السياسية في تشكيل الحكومات بعد العام 2003 وفي اتخاذ القرارات أيضاً من التحديات التي واجهت العملية السياسية وأثرت فيها بشكل سلبي، حتى وصل الحال ان مخرجاتها ونتائجها السلبية أصبحت تتزايد وتتراكم الى الحد الذي يستوجب المعالجة، والمقصود هنا ضرورة التخلي عن التوافقات السياسية في تشكيل الحكومة، وفي تشريع القوانين في مجلس النواب.

ولهذا فان استمرار الأخذ بالتوافقية لاسيما عند تشكيل الحكومة 2018 وكذلك كل مفاصل الحكومة والدولة العراقية أصبح غير مبرر وله نتائج بالغة السلبية على العملية السياسية، لاسيما بعد التظاهرات التي شهدتها محافظات الوسط والجنوب صيف 2018 بعد الانتخابات وقبل تشكيل حكومة السيد عادل عبد المهدي.

إذ لازالت التوافقية تمثل تهديداً كبيراً للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية العراقية منذ العام 2003، إذ ان محاولة ارضاء جميع القوى السياسية، التي حققت نتائج في الانتخابات أهلتها لتكون أحد الكتل الفائزة بالانتخابات، أمر لا يمكن الاستمرار في الأخذ به لما له من نتائج سلبية على العملية السياسية، وهو ما ينعكس سلباً على حياة المواطن العراقي[21].

وإذا كان هناك من يعتقد ان التوافقية ضرورية لبعض المجتمعات كالمجتمع العراقي فهي لمدة محددة كأن تكون لدورة انتخابية ويفترض أن تنتهي بعدها. أما استمرارها بهذا الشكل له من النتائج السلبية التي تؤثر بشكل كبير في مستقبل العملية السياسية.

منذ العام 2003 ولمدة خمسة عشر عاماً اتسمت العملية السياسية فيها بغلبة التوافقية بين الكتل السياسية، مما أخر إقرار العديد من القوانين، واستغراق مدة زمنية في بعضها الأخر حتى يتم التوافق على تمريرها ومن ثم التصويت عليها[22].

وبسبب هذه التوافقية وما انتجته من ضعف واضح في تقديم الخدمات تراجعت ثقة المواطن العراقي بالعملية السياسية، وهو ما عبر عنه الناخب العراقي بضعف مشاركته بالانتخابات التي تراجعت كثيراً مقارنة بانتخابات 2005، لاسيما الانتخابات الأخيرة لانتخاب أعضاء مجلس النواب 2018.

ففي الوقت الذي سجلت نسبة المشاركة بانتخابات أعضاء مجلس النواب العراقي في العام 2005 نحو (80%) من عدد الناخبين، تراجعت في انتخابات 2010 لتسجل نسبة المشاركة نحو (60%)، وكذلك النسبة نفسها في انتخابات العام 2014، وتراجعت في انتخابات 2018 الى نحو (44,5%) من عدد الناخبين[23].

كما أشرت التظاهرات، التي خرجت في شهر تموز 2018 في محافظات الوسط والجنوب كالبصرة وذي قار وميسان والمثنى والديوانية والنجف وكربلاء وبابل فضلاً عن بغداد، تراجعاً كبيراً في ثقة المواطنين العراقيين بالعملية السياسية، وهو مؤشر على درجة كبيرة من الأهمية التي تتطلب الاهتمام الكبير بما تضمنته مطالب المتظاهرين، لاسيما انها تركزت على توفير الخدمات وفرص العمل للعاطلين عن العمل. وهي في الحقيقة حقوق للمواطنين يجب على الحكومة أن تحرص أشد الحرص على توفيرها. كما ان الحكومات السابقة كان يفترض بها العمل على توفير الخدمات وفرص العمل دون الحاجة الى أن يخرج المواطن بتظاهرات حتى تستجيب الحكومة لمطالبه.

المبحث الثالث: سُبل تعزيز نجاح العملية السياسية

يعد الاستقرار السياسي أحد مؤشرات نجاح العملية السياسية، ويعرف صامويل هانتنجتون الاستقرار السياسي بأنه " وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها ". كما عرفه مارتن بالدام بأنه" مفهوم غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي، حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون العام والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي ". أما كارولينا كورفال فعرفت الاستقرار السياسي بأنه " الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به. ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف "[24].

وتتعاظم فرص تحقيق الاستقرار السياسي كلما تعززت شرعية النظام السياسي وشرعية من هم بمواقع السلطة التنفيذية والتشريعية. وهذه الشرعية تتحقق بشكل كبير بضمان تحقيق عدة أمور، منها:

أ – ضمان إجراء انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة:

إن أحد أهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي ونجاح العملية السياسية هو الحفاظ على حرية ونزاهة الانتخابات. فالانتخابات تمثل أداة كاشفة لتوجهات الشعب، وهي تعبير عن اختيارهم لمن وضعوا ثقتهم به وارتضوا له أن يعبر عن صوتهم وائتمنوه لرعاية مصالحهم. ولذلك كلما اتسمت الانتخابات بالحرية والنزاهة كلما ارتفع مستوى الشعور بالرضا الشعبي عن العملية السياسية والنظام السياسي ومن هم بمواقع السلطة.

ولهذا فانه كلما ترافق مع نتائج الانتخابات من تشكيك بصحة نتائجها، يؤثر سلباً في استقرار العملية السياسية.

ب- ضمان التداول السلمي للسلطة:

إذ ان ضمان الحفاظ على مبدأ التداول السلمي للسلطة من شأنه توفير الفرصة لكل القوى السياسية بالوصول الى السلطة في حال حققوا الفوز بالانتخابات سواء كونهم الكتلة الفائزة الأولى أم كونهم أحد الكتل الفائزة بالانتخابات وبحسب النظام الانتخابي المعمول به. ولذا فان اللجوء الى أية وسيلة غير الانتخابات للوصول الى السلطة لا يمكن قبولها. ولهذا فان ضمان التداول السلمي للسلطة يوفر الشرعية للعملية السياسية، وفي الوقت نفسه يعظم فرص نجاح العملية السياسية، ومؤشراً إيجابياً لنجاحها.

إن التنوع المذهبي والديني والقومي الذي يتمتع به المجتمع العراقي هو مصدر قوة وليس مصدراً للضعف والفرقة. فما شهده المجتمع العراقي وعلى مر التاريخ مساحات واسعة للتعايش السلمي بين مكوناته سبقت وجود الدولة ونشأتها. وقد أمنت هذه المساحة من التعايش الفرص الكافية لتعزيز بناء المجتمع على أساس من الوحدة والتفاهم وتقبل الأخر. وهذا التماسك في البنية المجتمعية العراقية يعكس في أحد أوجهه تقبل الأفراد بالفطرة السليمة لديهم مبدأ الشراكة في وطنهم الذي يتسع للجميع، ورابطة حب الوطن التي تجمعهم تعزز لديهم الولاء للوطن والانتماء له[25].

ولهذا فان القول بضرورة العمل بالتوافقية أمر لا يستند الى ما يدعمه في أرض الواقع، ولعل تجربة السنوات الخمسة عشر الماضية (2003 – 2018) كفيلة بترسيخ الاعتقاد بضرورة مغادرة التوافقية الى ديمقراطية الأغلبية وفق الاستحقاق الانتخابي، سواء ما يتعلق بالجانب التنفيذي أم الجانب التشريعي.

فالمنهج الذي اتبع في تشكيل الحكومات السابقة استند الى توافق الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات ومشاركتها في تشكيل الحكومة، أدى الى إضعاف الدور الرقابي لمجلس النواب، إذ ان الكتل السياسية الممثلة بالحكومة هي انعكاس للكتل السياسية في مجلس النواب. وبسبب ما تقدم كان لاعتبارات المصالح السياسية

والحزبية والشخصية في أحيان كثيرة لبعض الكتل السياسية الأولوية على ما سواها من الاعتبارات[26].

بهذا المعنى، من الواضح تأثير التوافقية في تعطيل تشريع القوانين في مجلس النواب، وكذلك تأثير التوافقية في أختيار الوزراء، ويكون أكثر وضوحاً عند بقاء بعض الوزارات بدون وزير لعدم التوافق على شخصية الوزير. وهذا الأمر أثر سلباً في الأداء الحكومي وأداء الدور التشريعي لمجلس النواب[27].

وفقاً لما تقدم، من المهم العمل على كل ما من شأنه انتاج حكومة قوية قادرة على أداء مهامها بكفاية وقدرة عالية على الانجاز، وبما يحقق طموحات الشعب العراقي بالعيش الكريم والأمن وتقديم الخدمات بأفضل ما يمكن.

الخاتمة والتوصيات:

بعد مرور أكثر من (15) عاماً على التغيير السياسي في العراق الذي حصل في العام 2003 بسقوط النظام، وتأسيس نظام سياسي وعملية سياسية تستند الى الديمقراطية وآلياتها للوصول الى السلطة، وتداولها بشكل سلمي، لم تكن العملية السياسية بمستوى الطموح، ولم تحقق ما كان يُنتظر منها. ومستقبل العملية السياسية يتحدد في ضوء ما تقرره القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية العراقية بخصوص الاستمرار بمنهج التوافقات السياسية أم تعتمد الاستحقاق الانتخابي وتعتمد الأغلبية في تشكيل الحكومة وتشريع القوانين في مجلس النواب.

وقد واجهت العملية السياسية العديد من التحديات التي أثرت بها من جهة درجة نجاحها ودرجة استقرارها. ومن تلك التحديات ما يتعلق بالتوافقات السياسية التي تجاوزت في البعض منها الحدود المقبولة، حتى أصبح تأثيرها السلبي في العملية السياسية واضحاً، بل ان مستقبل العملية السياسية الى حد ما ربما يتوقف على مدى استجابة الكتل السياسية الفاعلة في الحياة السياسية العراقية لمواجهة تحدي التوافقات السياسية الذي أضر كثيراً بالعملية السياسية ودرجة مقبوليتها من قبل المواطنين. إذ ان افتراض ضرورة مشاركة جميع الكتل الفائزة بالانتخابات في تشكيل الحكومة، وفرض

المرشحين للمناصب الوزارية على رئيس الوزراء قد اضر كثيراً بالعملية السياسية والأداء الحكومي، وكذلك ما يتعلق بتشريع القوانين في مجلس النواب.

التوصيات:

لضمان تعزيز استقرار العملية السياسية واستدامتها، ما يتعلق بموضوع البحث، يجب ان يتم العمل على:

1- مغادرة حالة التوافقات السياسية، وعدم السماح باستمرارها، سواء كان ما يتعلق منها بتشكيل الحكومة، أم ما يتعلق بإقرار القوانين في مجلس النواب.
2- اعتماد معايير محددة عند اسناد المناصب العليا في الحكومة، وهذا الأمر في حال اعتماده بشكل كامل سينسحب على ما دونها من الوظائف، وأيضاً ما يتعلق باختيار المتقدمين للوظائف الحكومية.
3- من المهم ان تكون نتائج ما تقدم لصالح تحسين الأداء الحكومي في مختلف المجالات، ولاسيما ما يتعلق منها بتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وغيرها.

الهوامش

[1] Kenneth Katzman، Iraq: Politics، Elections، and Benchmarks، Congressional Research Service، March 1، 2011، p. 1. www.crs.gov
كذلك ينظر: جون كولي، التحالف ضد بابل، ترجمة: ناصر عفيفي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص 339 – 340.

[2] للتفصيل ينظر: د. حافظ علوان حمادي الدليمي، ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية دراسة لحالة العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 44، 2012، ص 268 – 269.

[3] للتفصيل ينظر: ديفيد بيتهام و كيفن بويل، مدخل الى الديمقراطية الانتخابات الحرة العادلة، ج 2، ترجمة: غريب عوض، دفاتر ديمقراطية، فراديس للنشر والتوزيع، البحرين، 2007، ص 33.

[4] DR.Renad Mansour، Why Iraqi's Elections were an Indictment of the Elite، Chatham House، The International Affairs، 18 May 2018. http://www.chathamhouse.org

كذلك ينظر:

Renad Mansour and Christine va den Toorn، The 2018 Iraqi Fedral Elections A Population in Transition?، LSE Middle East Centre Report، July 2018، p. 12.

[5] للتفصيل في تأثير الانتخابات في الاستقرار، ينظر: د. ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 54، 2012، ص 102 – 147.

[6] محمد عيسى العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق 2003 – 2012، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 154.

[7] لتفصيل أكثر عن نسبة المشاركة في الانتخابات التي جرت من العام 2005 – 2018 ينظر: منقذ داغر، استطلاع الرأي حول تأثير الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 20/7/2018، متوفر على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum

[8] لاري دايموند، النصر المهدور الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقرراطية في العراق، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص 384.

[9] علي صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003 – 2014)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم/ قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014 – 2015، ص 131 – 132.

[10] آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، 2006، ص 47.

[11] د. عبد العظيم جبر حافظ، الديموقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 الواقع ....الإشكالية .... الحلول، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 35 – 36، 2017، ص 514 – 515.

[12] للتفصيل عن الأسباب التي تؤدي الى نشوء الارهاب وانتشاره، ينظر: مهدي خليل شديد، التحديات الاقتصادية للارهاب وممكنات تجفيفه مع اشارة لحالة العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الاردارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص 59 – 60.

[13] للتفصيل عن أسباب الفساد وتأثيره في استقرار العملية السياسية ينظر: د.هيثم عبد الله سلمان، الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص 25 – 32. كذلك ينظر: د. أحمد عدنان كاظم و أسامة عبد علي خلف، تداعيات ظاهرة الفساد المالي والاداري على حقوق الانسان في العراق، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23، العدد 1، 2012، ص 110 – 113.

[14] د. جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 183 – 184.

[15] ميثاق مناحي العيساوي، تحديات تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، أيار 2018، متوفر على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/category/politic/

[16] آرنت ليبهارت، مصدر سبق ذكره، ص 80 – 84.

[17] علي صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003 – 2014)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم/ قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014 – 2015، ص 96.

[18] ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة: فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، 2006، ص 509.

[19] د. خالد عليوي العرداوي، إدارة السلطة في العراق: رؤية استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، آذار 2015، متوفر على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/03/08/

[20] د. جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص 184.

[21] د. أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 53، 2012، ص 71 – 72.

[22] المصدر نفسه، ص 76.

[23] منقذ داغر، استطلاع الرأي حول تأثير الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2018، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 20/7/2018، متوفر على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum

[24] نقلاً عن: محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص 311.

[25] د. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 428 – 431.

[26] د. وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 373.

[27] للتفصيل ينظر: د. ياسين سعد محمد البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 27، 2009، ص 71 – 74.